اللجنة الاقتصادية توافق على مقترحات لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية السورية

وزير الزراعة لـ«الوطن»: قدمنا للحكومة ٨ اقتراحات وافقت على ٦ منها

ميزة تفضيلية وتخفيضات بأسعار المحروقات والكهرباء لبرادات تخزين الخضار والفواكه!

| هناء غانم

ناقشت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء واقع تصدير الفائض من المنتجات الزراعية ومعوقات دخولها إلى الأسواق الخارجية وسبل زيادة كمياتها بما ينعكس إيجاباً على حالة الإنتاج الزراعي والتوازن السعري النسبي في الأسواق الداخلية.

وقدمت اللجنة الاقتصادية مجموعة من الحلول والمقترحات لتلافي الصعوبات التي تعترض الصادرات الزراعية السورية، حيث وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة المتضمنة تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتابعة مع الجهات المعنية لوضع مقترحات تلافي معوقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية موضع التنفيذ.

وشملت توصية اللجنة التنسيق مع وزارة الصناعة لتخصيص مكان مناسب كمركز كشف ليكون بديلاً ملائماً بدلاً من المركز الحالي في الفيحاء على أن تلتزم اللجنة الرئيسية للتصدير في اتحاد غرف الزراعة السورية بتقديم الخدمات اللوجستية في ساحات التفتيش وتجهيزها فنياً على نفقتها إضافة إلى لوازم التفريغ والتعبئة من معدات ومستلزمات.

وتضمنت التوصية التنسيق مع وزارتي (المالية والكهرباء) لدراسة إمكانية تشميل منشآت الخزن والتبريد ومشاغل الخضار والفواكه بالقروض الممنوحة لتركيب منظومات الطاقات المتجددة، ودراسة إمكانية دعم هذه القروض من خلال صندوق دعم الطاقات المتجددة.

إضافة للتنسيق مع وزارة النقل لإصدار القرار اللازم لغاية ٢٠٢٤/٩/٣٠ الذي يسمح للسيارات والشاحنات العربية المبردة القادمة إلى سورية بالتحميل إلى الدولة التي يرغب المصدر بتحميلها بغض النظر عن بلد منشأ الشاحنة ومصدرها، والسماح للسيارات المبردة غير السورية الفارغة بالدخول للأراضي السورية لتحميل منتجات زراعية فقط في فترات ذروة الإنتاج بحيث يتم إعداد روزنامة تصديرية للمنتجات الزراعية بالتنسيق بين الجهات المعنية يحدد فيها (المنتجات الزراعية التي يتم تصديرها بشكل رئيس – ذروة الإنتاج لهذه المنتجات – حجم الإنتاج المتوقع خلال فترة الذروة – حاجة الإنتاج المتاح للتصدير من السيارات والشاحنات).

وطلبت اللجنة الاقتصادية في توصيتها تشكيل لجنة فنية من الجهات ذات الصلة لإعداد دليل لتحاليل الأثر المتبقي المطلوبة بين الجهات المعنية وفق شروط كل دولة ليصار إلى اعتماده من المصدرين.

وتضمنت التوصية تكليف وزارة الزراعة التنسيق مع مصرف سورية المركزي لإصدار القرارات اللازمة لـ (زيادة مدة التسديد لصادرات الخضار والفواكه إلى ٦٠ يوماً بدلاً من ٣٠ يوماً وزيادة مدة تسليم النسخة الثانية من البيان الجمركي إلى شهر)، إضافة إلى إجراء الصيانة اللازمة لجهاز السكنر في معبر نصيب الحدودي وتنظيم عمليات التفتيش واستمرار التنسيق مع الجهات المسؤولة عن الشحن والنقل البري والبحري لإيجاد حلول للنقل الزراعي المبرد.

كما تضمنت التوصية تنسيق وزارة الزراعة مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن تقديم دعم الشحن من هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات مباشرة، والتنسيق مع وزارتي (المالية- النقل) واتحاد غرف الزراعة السورية واتحاد غرف التجارة السورية لإنشاء شركة بتمويل مشترك لشراء ناقلة شحن «الرورو».

ولفتت اللجنة الاقتصادية إلى ضرورة إقامة ورشة عمل لمناقشة الهدف من المطالبة بإحداث السجل الزراعي والإيجابيات والسلبيات لذلك والدور التنظيمي الذي سيلعبه في تنظيم مكونات القطاع الزراعي والنشاطات الاقتصادية المختلفة ضمن تلك المكونات مع بيان أهميته في عملية التخطيط.

وحول أهمية ذلك قال وزير الزراعة محمد حسان قطنا لـ«الوطن»: تقدمنا بمصفوفة متكاملة إلى الحكومة تشمل كل النقاط التي تسهم في تسهيل دخول المنتجات الزراعية السورية إلى الأسواق الخارجية وافقت عليها اللجنة الاقتصادية على ٦ نقاط من أصل ٨ وتم توجيه الوزارات المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة.

الوزير قطنا أكد أن النقطة الأبرز في هذه التوصية هي العمل التشاركي بين الحكومة واتحادات الغرف، وقال: إننا كوزارة واتحاد غرف الزراعة شركاء.. حيث تم التأكيد على تجهيز موقع فحص البرادات والمنتجات الزراعية في منطقة الباردة على طريق درعا، لافتاً إلى أنه تم تكليف وزارة الصناعة إعطاء الأرض للمؤسسة العامة للتبغ لتجهيز هذا الموقع كاملاً على حساب اتحاد غرف الزراعة.

وأشار الوزير إلى أنه من النقاط المهمة التي تضمنتها المصفوفة هو التأكيد على موضوع «تعقيم الطبليات» سواء للمنتجات الزراعية أو غير الزراعية وتم إصدار تعميم للتأكيد أنه لا حاجة لإجبار أحد على التعقيم في حال لم تطلب الدولة هذا النوع من التعقيم.

وأضاف: كذلك الحال بخصوص تقديم شهادات تؤكد أن هذا المنتج خال من مرض أو فيروس وفي حال لم تطلب الدولة المستوردة ذلك يجب ألا نجبر المصدر بالحصول على هذه الشهادات.. لكن بالمقابل نوقعه تعهداً أنه في حال رفضت البضاعة تكون على مسؤليته الشخصية.

وأشار الوزير إلى أن تم إعطاء ميزة تفضيلية للبرادات التي تخزن الخضار والفواكه بتخفيضات لفترات معينة تتضمن أشهر الصيف لدعمهم بتخفيض أسعار الكهرباء والمحروقات بموضوع الكهرباء والمحروقات لتخزين أكبر كمية من الخضار والفواكه بتكلفة مخفضة.

وحول ما تضمنته التوصية بتكليف وزارة الزراعة التنسيق مع مصرف سورية المركزي لإصدار القرارات اللازمة لزيادة مدة التسديد لصادرات الخضار والفواكه إلى ٦٠ يوماً بدلاً من ٣٠ يوماً وزيادة مدة تسليم النسخة الثانية من البيان الجمركي إلى شهر أشار الوزير إلى أنه تمت الموافقة على تمديد المدة بما يتوافق مع واقع تسويق المادة بدول الجوار.

غرام الذهب يصل إلى ٨٣٠ ألف ليرة محلياً

| الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية،أمس، بمقدار ١٢ ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً عن السعر الذي استقر عليه منذ يوم الخميس الماضي.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٨٣٠ ألف ليرة، وسعر شراء ٨٢٩ ألف ليرة، على حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٧١١٤٢٩ ليرة وسعر شراء ٧١٠٤٢٩ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣١ مليوناً و٥٥ ألف ليرة وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٥ ملايين و٥٠ ألف ليرة.

وفي الغضون ارتفعت أسعار الذهب عالمياً لأعلى مستوى في شهرين عند تسوية تعاملات يوم الجمعة الأول من آذار، وسجلت المكاسب الأسبوعية الثانية على التوالي. وعند التسوية، ارتفعت العقود الآجلة للذهب بنحو ٢ بالمئة إلى ٢٠٩٥,٧ دولاراً للأونصة.

وقال رئيس إستراتيجية السلع لدى TD Securities بارت ملك.. أن الذهب شهد بعض الارتفاع.

وأضاف: خلال فترة من ٣ إلى ٤ أشهر، ستسجل الأسعار مستويات قياسية إذا تم الكشف عن بيانات اقتصادية أميركية ضعيفة، كما تدعم المشتريات القوية من البنوك المركزية السوق حالياً.

الكهرباء ستكون أفضل نسبياً في رمضان

مصدر في الكهرباء لـ«الوطن»: الأسبوع المقبل تحسن في «الفيول» وانتهاء من الصيانة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن وضع الكهرباء في شهر رمضان المقبل سيكون أفضل نسبياً وأكثر استقراراً من الوقت الحالي.

وتوقع المصدر أن تستقر قيم التوليد مع بداية الأسبوع المقبل عند ٢٣٠٠ ميغا واط بعد الانتهاء من أعمال الصيانة الجاري تنفيذها في عدة محطات منها محطة حلب حيث تمت خسارة نحو ٧٠ ميغا خلال عمليات الصيانة وتنظيف المسخنات وكذلك بعض المجموعات في محطات الزارة وجندر، مقدراً الزمن الذي تحتاجه صيانة (دورية) وتنظيف المسخنات في كل مجموعة بما لا يتعدى ٤٨ ساعة، منوهاً بأنه يرفع من استطاعة وكفاءة المجموعة.

وأضاف: إنه يتم بالتزامن مع أعمال الصيانة الجاري تنفيذها في أكثر من محطة توليد يتم اختبار مجموعات في محطة الرستن للتأكد من سلامة تشغيلها وجاهزيتها وهو ما يسهم أيضاً خلال هذه الفترة (عدة أيام) استنزاف جزء بسيط من توليد الكهرباء (لا يتعدى ٥٠ ميغا) في المحصلة موضحاً أن متوسط التوليد خلال الأيام الحالية نحو ١٩ ميغا واط.

وحول توريدات جديدة للطاقة أوضح أنه لا جديد في توريدات الغاز التي مازالت بحدود ٦ ملايين متر مكعب، على حين سجلت توريدات مادة الفيول انخفاضاً حاداً خلال الأسابيع الماضية تسبب في استنزاف جزء من المخزون الإستراتيجي والاحتياطي من مادة الفيول قبل أن تعود معدلات التوريد للتحسن في الأيام الأخيرة وتصل لحدود ٦ آلاف طن يومياً وهو الأمر الذي سمح بترميم جزء من السحوبات التي تمت خلال الفترة الماضية من الاحتياطي وعودة تشغيل المجموعات العاملة على مادة الفيول وفق الاستطلاعات الفنية المتاحة فيها.

وعن المشروعات التي تتم في مجال التوليد بين أن الجهد الحالي يتركز نحو تأهيل وتشغيل بقية مجموعات التوليد في محطة حلب (٢-٣-٤) والتي بين أن كلف تأهيلها تتجاوز ١٣٠ مليون يورو وهناك عدد من العروض تتم دراستها حول ذلك، على حين يتم العمل على إدخال مجموعة (دارة مركبة) في الرستن مع نهاية العام الجاري وأن تنفيذ هذه المشروعات يسهم في دعم استطاعة محطات توليد الكهرباء (فنياً) وفي حال توافر حوامل الطاقة بشكل أفضل كل ذلك يسهم في تحسن واقع الكهرباء.

وتصرح الوزارة في معظم الفعاليات التي تخص قدرة محطات التوليد على الإنتاج أن واقع وجهوزية محطات ومجموعات التوليد العاملة أو الجاهزة لتكون في الخدمة بحال توافر حوامل الطاقة وبالأخص مادة الغاز قادرة على توليد أكثر من ٥ آلاف ميغا واط ما يمثل جزءاً مهماً من إجمالي احتياجات الكهرباء لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاستخدامات المنزلية.

وعلى المستوى التقني بيّن أن معظم حالات النقص في محولات الكهرباء في الشركات والمحافظات سببه الأعطال التي تنجم عن الحمولات العالية التي تحدث على الشبكة في أوقات توافر الكهرباء مع أن العدد الإجمالي للمحولات المتاحة على الشبكة يفي بالحاجة الحالية على التوازي مع جهد الوزارة لتأمين مختلف احتياجات منظومة الكهرباء التي تعرضت للتدمير والتخريب والسرقة خلال السنوات الماضية.

دراسة جديدة لتكاليف القمح من أجل تعديل الأسعار

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الأسمدة متوافرة لكن لا تغطي الحاجة بشكل كامل

| رامز محفوظ

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أنه تم تمديد مدة بيع الأسمدة الآزوتية للفلاحين بناء على مقترح قدمه الاتحاد العام للفلاحين لوزارة الزراعة حتى نهاية آذار، باعتبار أن المدة المحددة لتوزيع الأسمدة الآزوتية حتى نهاية شهر شباط الماضي كانت غير كافية.

وأوضح أنه تمت مراسلة الاتحاد العام من قبل بعض الاتحادات الفرعية في المحافظات من أجل تمديد مدة توزيع الأسمدة وعلى وجه الخصوص سماد اليوريا، موضحاً أن المحافظات التي طالبت بتمديد مدة توزيع الأسمدة هي محافظات حمص وحماة ودرعا.

وأكد أن الأسمدة متوافرة بشكل جيد لكن لا تغطي الحاجة بشكل كامل باستثناء سماد اليوريا، فهو غير كاف ولا يغطي سوى ٥٠ بالمئة من الحاجة بشكل تقريبي رغم استيراد كمية ٥٠ طناً من سماد اليوريا وإنتاج كميات من معمل الأسمدة، مشيراً إلى أن سماد اليوريا يستخدم للقمح والتبغ والقطن بشكل أساسي والأولوية بتوزيعه حالياً لمحصول القمح.

وأشار إلى أن المصارف الزراعية في المحافظات توزع الأسمدة على الفلاحين بناء على المتوافر لديها من كميات، لافتاً إلى وجود تأخير يحصل في بعض الأحيان نتيجة عدم توافر الأسمدة في بعض المصارف، موضحاً أنه يتم توزيع الأسمدة على المحافظات حسب حاجة كل محافظة وبناء على خطة التوزيع الموضوعة من قبل وزارة الزراعة.

وعن النتائج التي تم التوصل لها بعد ورشة العمل التي أقامها الاتحاد العام للفلاحين مؤخراً بحضور بعض الوزراء والمختصين والأكاديميين بهدف الوصول إلى الصيغة المناسبة والأمثل للدعم الزراعي قال رئيس مكتب الشؤون الزراعية: إن الاتحاد أقام ورشة العمل من أجل دعم القطاع الزراعي وطرح ما الذي يريده الفلاح من الحكومة، مؤكداً أنه لم يتم الخروج بنتائج تخص الدعم الزراعي لغاية تاريخه ونحن بانتظار توحيد الطروحات المقدمة من كل المحافظات من أجل عرضها على الجهات المعنية باعتبار أنها لم توحد لغاية تاريخه.

وأكد أن مطالب الفلاحين دائماً محقة لأن المطلوب من الفلاحين تنفيذ الخطة الزراعية وعندما تكون مستلزمات الإنتاج متوافرة بشكل كاف للفلاح دون عوائق نشهد إنتاجاً وفيراً وجيداً أما في حال عدم توافر مستلزمات الإنتاج فإن ذلك ينعكس سلباً على الإنتاج والاقتصاد.

وعن واقع الإنتاج المتوقع لمحصول القمح للعام الحالي أوضح الخليف أن الإنتاج سيكون مبشراً هذا العام من القمح المروي والبعل باعتبار أن نسبة الأمطار كانت جيدة خلال الفترة الماضية وجاءت في التوقيت المناسب وفي حال كان هناك أمطار وفيرة خلال الشهر الحالي فإن موسم القمح سيصبح أفضل، متوقعاً أن يكون إنتاج القمح للموسم الحالي وفيراً وأكثر من الموسم الماضي بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة.

وختم بأن الاتحاد يقوم خلال الفترة الحالية بدراسة تكاليف إنتاج القمح بناء على دراسات المنظمة الفلاحية في المحافظات من أجل الوصول إلى التسعيرة النهائية التسويقية للقمح ونتوقع أن تكون التسعيرة المحددة للموسم الحالي جيدة ومشجعة للفلاح على زيادة الإنتاج والعمل.

> لا نتائج لورشة عمل الدعم الزراعي حتى الآن!

وكانت وزارة الزراعة قد مددت بيع الأسمدة الآزوتية من المصرف الزراعي التعاوني وفروعه في المحافظات للفلاحي ومزارعي محصول القمح «الدفعة الثانية» مع زيادة ١٠ بالمئة حتى نهاية شهر آذار الجاري، إضافة إلى محصول البطاطا العروة الربيعية والأشجار المثمرة (الزيتون والحمضيات والتفاح) وفق المعدلات المحددة.

ودعت الوزارة الفلاحين والمزارعين الذين لم يستلموا مخصصاتهم لمراجعة فروع المصرف الزراعي في محافظاتهم أو الجمعيات الفلاحية.

يشار إلى أن عمليات بيع الأسمدة الآزوتية للزراعات الشتوية كانت تنتهي مع نهاية شهر شباط من كل عام وفق جدول الاحتياج الصادر عن المصرف الزراعي.